مجلس الأمن

السنة الحادية والسبعون

مؤقت

الجلسة **٧٦٩٧**

الأربعاء، ٢٥ أيار/مايو ٢٠١٦، الساعة ١٥/٠٠.

نيويورك

الرئيس	السيد أبو العطا	(مصر)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد سافرونكوف
	إسبانيا	السيد أويارثون مارتشيسي
	أنغولا	السيد لوكاس
	أوروغواي	السيد روسيلي
	أوكرانيا	السيد فيترينكو
	السنغال	السيد بارو
	الصين	السيد شو شونغ شينغ
	فرنسا	السيد دولاتر
	جمهورية فنزويلا البوليفارية	السيد راميريث كارينيو
	ماليزيا	السيدة أدنين
	المملكة المتحدة لبريطانيا لعظمى وأيرلندا الشمالية	السيد رايكروفت
	نيوزيلندا	السيدة شوالغر
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد بريسمان
	اليابان	السيد أوكامورا

جدول الأعمال

الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في **الوثائق الرسمية لمجلس الأمن**. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-0506, (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org).

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٠٥.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين

الرئيس: بموجب المادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو السيد نيكولاي ملادينوف، المنسق الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط والممثل الشخصي للأمين العام إلى المشاركة في هذه الجلسة.

يبدأ مجلس الأمن الآن النظر في البند المدرج في جدول أعماله.

أعطي الكلمة الآن للسيد ملادينوف.

السيد ملادينوف (تكلم بالإنكليزية): تم خلال العقود الماضية بناء توافق في الآراء على نطاق واسع بشأن الفهم القائل بأنه لا يمكن حل النزاع الفلسطيني – الإسرائيلي إلا من خلال المفاوضات، وعلى أساس حل الدولتين. ويعدُّ توافق الآراء هذا من صميم أعمال المجموعة الرباعية المعنية بالشرق الأوسط التي ما تزال تواصل العمل مع الطرفين والمنطقة على حد سواء لتهيئة الظروف اللازمة لاستئناف مفاوضات مجدية. وتواصل المجموعة الرباعية أيضا إكمال تقريرها الأول عن العقبات التي تعترض حل الدولتين، فضلا عن تحديد سبل المضي قدما. ومن المتوقع – في غضون أيام فحسب – أن تجتمع العديد من البلدان جنبا إلى جنب مع الأمين في باريس لإعادة تأكيد الالتزام بحل الدولتين عن طريق التفاوض، بالإضافة إلى مناقشة الكيفية التي يمكنهم بها دعم الطرفين في تحقيق ذلك الهدف بصورة بناءة.

وبالرغم من أهمية كل هذه الجهود، فإنه لا يمكن فصلها عن الحقائق الصارخة في الميدان، والتي تسبب الضرر لحياة الفلسطينيين والإسرائيليين على حد سواء. وبالرغم من الاتجاه التنازلي العام لأعمال العنف، فقد حدث في ١٨ نيسان/أبريل أن فجّر صبي فلسطيني منتم إلى حركة حماس قنبلة على متن إحدى الحافلات في القدسً، ما أسفر عن إصابة ٢١ شخصا، ما تزال حالة العديد منهم خطيرة. وأرحب برفض الرئيس عباس الحازم لذلك الهجوم الوحشي. ومع ذلك، فإن من المؤسف أن بعض الفصائل الفلسطينية قد اختارت الثناء عليه. وما تزال الأمم المتحدة على اقتناع راسخ بأنه لا يمكن أبدا تبرير الإرهاب تحت أي ظرف من الظروف. وبعد ذلك الحادث بأيام فقط، أُطلق الرصاص في ٢٧ نيسان/أبريل على امرأة فلسطينية حامل تبلغ من العمر ٢٣ عاما وأخيها البالغ عمره ١٦ عاما وأُرديا قتيلين على نحو مأساوي في ظروف مثيرة للشكوك عند نقطة تفتيش بالقرب من القدس. وقد أوردت التقارير أن متعهدي خدمات أمن إسرائيلية خاصة هم من أطلقوا النار مدّعين أن المرأة قد حاولت مهاجمة قوات الأمن تلك باستخدام سكين كانت بحوزتها.

بيد أن شهود عيان فلسطينيين ردوا على ذلك الادعاء، وقد أثارت المسألة مرة أخرى مخاوف بشأن الحاجة إلى تكييف استخدام القوة. وأنوه بأن السلطات الإسرائيلية قد شرعت في إجراء تحقيق، وأنا أشجعها على إجرائه بصورة سريعة وشفافة.

وقد شهد مطلع أيار/مايو أكبر تصعيد للعنف بين إسرائيل وحماس منذ نزاع عام ٢٠١٤. فقد تم اكتشاف نفقين، ونفذت إسرائيل ١٤ عملية توغل في غزة من أجل تدميرهما والبحث عن أنفاق أخرى. وفي خضم التبادلات العنيفة التي أعقبت ذلك، أطلق مقاتلون ٤٠ قذيفة هاون و ٨ صواريخ على إسرائيل، وشنت قوات الدفاع الإسرائيلية ١٣ غارة جوية على أهداف في قطاع غزة. ومن المفجع أن امرأة فلسطينية قُتلت جراء الشظايا وأصيب عدة أشخاص

آخرين بجروح. وتؤكد هذه الأحداث التي وقعت في الأسابيع الأخيرة على هشاشة الديناميات الأمنية على أرض الواقع، وخاصة التهديد بوقف إطلاق النار في غزة، الذي يحتاج إلى أن تتمسك به جميع الأطراف بقوة إذا أردنا تجنب الانزلاق إلى نزاع مدمر آخر.

وإزاء تلك الخلفية، اجتمعت لجنة الاتصال المخصصة لتنسيق المساعدة الدولية المقدمة إلى الشعب الفلسطيني في بروكسل في ١٩ نيسان/أبريل، وأعربت عن القلق إزاء الآثار الوخيمة للمأزق السياسي الراهن، وأهمية الحفاظ على الحل القائم على وجود الدولتين، والانخفاض الحاد في المعونة المقدمة من المانحين إلى السلطة الفلسطينية. ويشجعني أن الجانبان اتفقا على العمل مع الجهات المانحة خلال السنتين القادمتين من أجل بناء اقتصاد فلسطيني أكثر استدامة عن طريق خفض العجز في الميزانية وتحفيز النمو الاقتصادي الطويل الأجل.

وإذ يواجه الفلسطينيون تحديات مؤسسية ومالية متزايدة، لا تزال التطورات السلبية مستمرة في الضفة الغربية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية. وقد وصلت جميع المحادثات بين المسؤولين الإسرائيليين والفلسطينيين بشأن الترتيبات الأمنية للمنطقة ألف إلى طريق مسدود. وإنني أحث كلا الجانبين على مواصلة العمل من أجل سد الثغرات القائمة. ومن المهم تعزيز الطاقات التنظيمية لقوات الأمن الفلسطينية وقدراتها وسلطتها في المناطق الواقعة في إطار مسؤوليتها. وقد أدى، ولا يزال يؤدي، التنسيق الأمني بين الجانبين دورا رئيسيا في الحد من العنف. وفي هذا السياق، أرحب بإعلان السلطات الإسرائيلية عن تيسير الوصول من خلال عدد من نقاط التفتيش في الضفة الغربية. وأشجعها على بذل مزيد من الجهود لتيسير التنقل بين المجتمعات المحلية داخل الضفة الغربية، بما في ذلك القدس الشرقية.

وأغتنم هذه الفرصة لأشير إلى استمرار أعمال هدم المباني الفلسطينية في الضفة الغربية. وعلى الرغم من تباطؤ الوتيرة قليلا مقارنة بالشهر الماضي، فإن عدد المباني التي دمرت في جميع أنحاء الضفة الغربية في عام ٢٠١٦ قد فاق العدد الإجمالي لجميع المباني التي دمرت عام ٢٠١٥. وتم تشريد ما لا يقل عن ٩٠٠ شخص. ورغم أن العديد من المباني التي دمرت ليست مساكن، فقد أثر فقدان آبار المياه، والألواح الشمسية، وملاجئ الحيوانات على سبل عيش أكثر من ٥٠٠ ٢ شخص.

وأود أن أنتقل الآن إلى غزة، حيث لا تزال الحالة يائسة وشديدة التقلب. ونتحمل نحن في المجتمع الدولي مسؤولية عدم خذلان الفلسطينيين في غزة. وتقع على عاتقنا مسؤولية مساعدتهم على التعافي من الإصابات الجسدية والصدمات العصبية الناتجة عن الحرب. كما نتحمل مسؤولية مساعدتهم في إعادة بناء حياتهم وسبل معيشتهم، وأن نشهد، في نهاية المطاف، إعادة توحيد غزة والضفة الغربية وإنهاء حالات الإغلاق.

وفي أوائل نيسان/أبريل، علقت إسرائيل استيراد الأسمنت الخاص في أعقاب تسريب كمية كبيرة من المستفيدين المشروعين المستهدفين. وتم إنهاء ذلك التعليق بعد مرور ٤٥ يوما وبعد الجهود المكثفة التي بذلها فريق الأمم المتحدة على أرض الواقع. وأقدر أيما تقدير العمل البناء الذي تقوم به جميع السلطات لمعالجة هذه الحالة بنجاح. وجميع الأطراف بحاجة إلى ضمان أن يستخدم الأسمنت لأغراض مدنية فقط. ويجب أن يفهم الأفراد أو الجماعات الذين يسعون إلى الاستفادة من تسريب مواد البناء – لأسباب تتعلق بالفساد، أو من أجل بناء الأنفاق، أو غير ذلك من الأسباب – أنهم يزيدون بأنانية من تفاقم معاناة شعبهم ويزرعون بذور المزيد من العنف.

أما التعمير فيمثل شريان الحياة بالنسبة لسكان غزة. بيد أنه ينبغي معالجة الأزمة المزمنة في الطاقة والمياه في غزة دون إبطاء. واليوم، يحصل معظم المقيمين على الكهرباء لمدة من ٨ إلى ١٢ ساعة. وفي ٦ أيار/مايو تحولت الأزمة إلى مأساة،

حيث احترق ثلاثة أطفال من أسرة الهندي حتى الموت عندما اشتعلت النيران في مترلهم في مدينة غزة نتيجة شمعة كانت مضاءة أثناء انقطاع التيار الكهربائي. ومن دواعي الأسف الشديد أن سعت بعض الفصائل السياسية إلى استغلال المأساة لتبادل الاتهامات وتسجيل نقاط، بدلا من الاتحاد من أجل معالجة أزمة الطاقة.

ويبدو أن المصاعب في غزة لا حدود لها. ويزداد الفلسطينيون يأسا في غزة أكثر من أي وقت مضى حيث يرون أن آفاق عيشهم حياة طبيعية واسترداد اقتصادهم مسدودة نتيجة الحشد العسكري لحماس، والتدابير الأمنية الإسرائيلية وعمليات الإغلاق، وبسبب الافتقار إلى الوحدة الفلسطينية، وعدم كفاية وفاء الجهات المانحة بالتعهدات بتقديم المعونة. وتظهر الأحداث التي وقعت مؤخرا بوضوح أن شبح العنف يخيم على الإقليم منذرا بالسوء. وما لم يبذل المزيد بصورة جذرية لمعالجة الحقائق المزمنة في غزة، فإن المسألة ليست ما إذا كان تصعيد آخر سوف يحدث، بل متى سيحدث. وأشجع مرة أخرى الجهات المانحة على الوفاء بتعهداتها بدعم إعادة تعمير غزة، وتحقيق الانتعاش والتنمية.

وأرحب بفتح السلطات المصرية مؤخرا لمعبر رفح الحدودي في ١١ و ١٢ أيار/مايو، حيث دخل وخرج خلال تلك الفترة ما يزيد على ٢ ٠٠٠ فلسطيني. وأشجع مصر على استكشاف السبل الكفيلة بتيسير فتح المعبر على نحو أكثر تواترا، وخاصة للحالات الإنسانية، مع مراعاة شواغلها الأمنية المشروعة والملحة في سيناء.

وأود أن أتناول بإيجاز أحدث التطورات المقلقة للغاية، وهو إعلان حماس اعتزامها تنفيذ عدد من أحكام الإعدام. فالقانون الدولي يقصر تطبيق عقوبة الإعدام على أخطر الجرائم ويتم ذلك بموجب عملية من المحاكمات والاستئنافات تتبع بدقة معايير المحاكمة العادلة. ولدي شكوك خطيرة فيما إذا كانت المحاكمات التي يصدر بموجبها أحكام بالإعدام في غزة تفي بتلك المعايير. وهناك أيضا تقارير إعلامية مثيرة للقلق تشير إلى إمكانية تنفيذ الأحكام في الأماكن العامة. الأمر الذي يثير المزيد من القلق، حيث إن عمليات الإعدام العامة محظورة بموجب القانون الدولي الإنساني. وما يبعث على القلق أيضا أن عمليات الإعدام ستنفذ دون موافقة الرئيس الفلسطيني، وهو أمر ضروري بموجب القانون الفلسطيني. ففلسطين واحدة، وقطاع غزة والضفة الغربية جزآن لا يتجزآن منها. وأحث حماس على عدم تنفيذ عمليات الإعدام تلك، وأدعو الرئيس عباس إلى وقف تنفيذ عقوبة الإعدام.

وبما أن الظروف السائدة على الأرض تتدهور، فقد أصبح التباكي على زوال حل الدولتين عن طريق التفاوض بالنسبة للعديدين هو الحديث الاعتيادي. ومع ذلك، فوفقا لدراسة حديثة أجرتها جامعة تل أبيب، فإن ما يقرب من ٦٠ في المائة من السكان اليهود، وأكثر من ٧٠ في المائة من الفلسطينيين ما زالوا يؤيدون إجراء مفاوضات سلام. فهناك رغبة واضحة في التقدم صوب تحقيق السلام. وما يبقى غائبا بشكل جلي هو الإرادة السياسية والقيادة الجريئة لإحراز تقدم حقيقي على أرض الواقع. إننا بحاجة إلى أن نسأل أنفسنا عما إذا كان هؤلاء الإسرائيليون والفلسطينيون الذين يدعمون حاليا العودة إلى المفاوضات سيواصلون ذلك الدعم في العام المقبل أو العامين المقبلين إذا ظلت احتمالات تحقيق السلام بعيدة المنال. إن إطالة حالة الجمود الراهنة سوف تقوض ما تبقى من تفاؤل في إيجاد حل للاحتلال الذي دام لما يقرب من ٥٠ عاما.

وبالانتقال بإيجاز إلى مسائل إقليمية أخرى، سوف تقدم إلى المجلس إحاطة إعلامية منفصلة بشأن سورية هذا الأسبوع. وفيما يتعلق بلبنان، فقد كرر أمس الأمين العام ومجلس الأمن دعواهما إلى الأحزاب السياسية اللبنانية أن تستفيد من إجراء

الانتخابات البلدية وأن تنتخب رئيسا للجمهورية، وهو المنصب الذي لا يزال شاغرا لمدة سنتين حتى الآن.

وفي الختام، أود أن أرحب بالبيان الذي أدلى به مؤخرا الرئيس المصري السيسي عن استعداد مصر للتوسط في المصالحة بين الفصائل الفلسطينية المتناحرة من أجل تمهيد الطريق نحو التوصل إلى اتفاق سلام مع إسرائيل. وكذلك، فإن دعوته إلى الإسرائيليين والفلسطينيين لمواصلة الخطوة التاريخية التي اتخذها إسرائيل ومصر قبل ٣٧ عاما نحو تحقيق السلام، يجب ألا تذهب أدراج الرياح، ليس في إسرائيل، وليس في فلسطين، وبالتأكيد ليس في بقية العالم العربي. وأحث القادة الفلسطينيين في غزة والضفة الغربية على اغتنام هذه الفرصة ووضع حد – في نهاية المطاف – للمسائل التي تفرق الشعب الفلسطيني وتقديم التزام بتعزيز الروابط التي تربط بينهم. كما أحث القادة الفلسطينيين والإسرائيليين على المشاركة، من خلال المبادرات المطروحة، لتحقيق سلام عادل وشامل ودائم لشعب إسرائيل وفلسطين.

الرئيس: أشكر السيد ملادينوف على إحاطته الإعلامية.

أدعو أعضاء المجلس الآن إلى مشاورات غير رسمية لمواصلة مناقشتنا بشأن الموضوع.

رفعت الجلسة الساعة ١٥/٢٠.